الأمم المتحدة

A/66/232

الجمعية العامة

Distr.: General
31 October 2011
Arabic
Original: French

الدورة السادسة والستون

# طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة السادسة والستين

## منح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا مركز المراقب في الجمعية العامة

## رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

وفقا للمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفني أن أطلب إدراج بند بعنوان ”منح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا مركز المراقب في الجمعية العامة“ في جدول أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

ووفقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي، فإن هذه الرسالة مشفوعة بمذكرة تفسيرية (المرفق الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) كودجو **مينان**
السفير
الممثل الدائم

031111 011111 11-57388 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# المرفق الأول

## مذكرة تفسيرية

### ١ - معلومات عامة

يتمثل الهدف الأساسي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، الذي أُنشئ في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في داكار باعتباره منظمة حكومية دولية، إلى تشجيع الأخذ بسياسات موحدة من أجل التنمية والتكامل الاقتصادي لثماني دول تجمعها عملة موحدة، هي فرنك الجماعة المالية الأفريقية. وهذه الدول هي بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وغينيا - بيساو وكوت ديفوار ومالي والنيجر.

ومن الناحية التاريخية، فإن إنشاء الاتحاد جاء، أولا وقبل كل شيء، في إطار إحياء عملية التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا. والفكرة الأساسية هي أنه في ظل تقسيم أفريقيا إلى نحو خمسين بلدا، فإن التكامل الإقليمي والوحدة هو البديل الوحيد لتطوير الأنشطة الاقتصادية للدول الأعضاء بطريقة متسقة ومتوازنة، والضمان الوحيد لاستقلالها الاقتصادي، وذلك من أجل تحسين مستوى عيش سكانها بأسرع وقت ممكن.

ويتيح التكامل الاقتصادي آفاق واسعة للبلدان المعنية لتعزيز قدراتها الإنتاجية في إطار سوق أكبر على الصعيد دون الإقليمي، بما يمكن من تحقيق وفورات الحجم.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا التكامل يمكّن من تعزيز وضع البلدان الأفريقية على الساحة الدولية، وإلغاء الحدود، واستعادة الروابط الطبيعية التي كانت قائمة من قبل، وهي روابط قائمة على تكامل اقتصادات هذا البلدان، وعلى انتمائها إلى نفس المجموعات الثقافية أو اللغوية أو العرقية.

وبرز الاتحاد، منذ إنشائه، كرد على تهميش بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية، مع مراعاة أن الاقتصادات المنفتحة ميالة إلى النمو بوتيرة أسرع مقارنة بالاقتصادات المنغلقة وأن من شأن تعزيز المنافسة في أسواق أوسع أن يحفز هذه البلدان عن طريق إطلاع مصدّري السلع المصنّعة على تقنيات وتصاميم ومنتجات جديدة، وعلى تقنيات إدارة أفضل. ويتيح الاتحاد أيضا مجالا لتحسين فرص الحصول على منتجات مستوردة تستخدم فيها تقنيات جديدة، وتشجيع نقل التكنولوجيات، من خلال المساعدة على تحسين سبل الوصول إلى الموارد الأجنبية بصفة عامة.

## ٢ - المبادئ والأهداف

علاوة على الأهداف العامة المنشودة عبر أي عملية تكامل إقليمي (أي توفير سوق ضخمة تمكن من تحقيق وفورات الحجم، وتخصيص الموارد على نحو أفضل داخل الشركات وعلى مستوى المجتمع ككل، وتحسين القدرة التنافسية للشركات...)، يسعى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا إلى تحقيق عدد من الأهداف المحددة التي التزمت بها الدول الأعضاء، بعد أن أكدت، في جملة أمور، في ديباجة معاهدة داكار، التزامها بأهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وهذه الأهداف منصوص عليها في المادة ٤ من المعاهدة التأسيسية (معاهدة داكار)، وهي كالآتي:

(أ) تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء في إطار سوق مفتوحة وتنافسية وبيئة قانونية منظمة ومتسقة؛

(ب) كفالة تقارب الأداء الاقتصادي والسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء عن طريق وضع آلية مراقبة متعددة الأطراف؛

(ج) إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء على أساس حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وحق الإقامة للأشخاص الذين يمارسون نشاطا مستقلا أو مدفوع الأجر، فضلا عن اعتماد تعريفة خارجية موحدة وسياسة تجارية موحدة؛

(د) تنسيق السياسات القطاعية الوطنية عن طريق تنفيذ إجراءات موحدة تفضي في النهاية إلى اعتماد سياسات موحدة، ولا سيما في المجالات التالية: الموارد البشرية، والتخطيط العمراني، والنقل والاتصالات، والبيئة، والزراعة، والطاقة، والصناعة والتعدين؛

(هـ) القيام، عند اللزوم، بمواءمة حسن أداء السوق المشتركة وتشريعات الدول الأعضاء، وبخاصة النظام الضريبي.

وبتوقيع معاهدة داكار، أكدت الأطراف المتعاقدة عزمها على تسخير جميع الوسائل المتاحة لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

وما المرور من التعاون النقدي (عبر الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا) إلى التكامل الاقتصادي والنقدي (عبر الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا) إلا دليل على الرغبة في عدم الاكتفاء بتحرير البضائع، بل السعي إلى تحرير رؤوس الأموال والخدمات وضمان حرية تنقل الأشخاص، ومواءمة السياسات الاقتصادية، مع الحفاظ على العملة الموحدة. ومن هذا

المنظور، فإن السوق المشتركة تندرج ضمن الأولويات؛ وهي سوق صُمّمت لتكون مفتوحة وتنافسية، وتتسم بقدر ضئيل من الحماية الجمركية، وتشكل المنافسة أحد محركاتها الأساسية.

### ٣ - الهيكل

الأجهزة الإدارية للاتحاد هي مؤتمر رؤساء الدول، ومجلس الوزراء، ولجنة الاتحاد.

وأجهزته الرقابية هي محكمة العدل، وديوان المحاسبة، واللجنة البرلمانية المشتركة.

أما أجهزته الاستشارية، فتقتصر على الغرفة القنصلية الإقليمية.

وتشمل مؤسساته المتخصصة المستقلة المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا ومصرف التنمية لغرب أفريقيا.

### ٤ - العلاقات مع المنظمات الأخرى

أجرى الاتحاد اتصالات مع منظمات حكومية دولية أخرى. فقد طلب ومُنح مركز المراقب الدائم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وعدد من الأجهزة التابعة لمنظمة التجارة العالمية في جنيف. ووقّع أيضا اتفاقات تعاون مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان.

ومع أن الاتحاد حديث النشأة، فإن لديه خبرة في مجال السياسات التنافسية. وفي هذا الصدد، فهو يساهم في أعمال منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا.

ويشكل تعزيز السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، من الآن فصاعدا، ورشة العمل الجديدة للاتحاد. وفي هذا الإطار، فإنه يتناول من الآن فصاعدا مسائل سياسية وأمنية، إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

### ٥ - مركز المراقب في الجمعية العامة

إن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، باعتباره منظمة حكومية دولية مكرسة لتناول المسائل الاقتصادية والسياسية والأمنية وتعزيز إمكانية التنمية المشتركة لدوله الأعضاء والبحث عن سبل تحقيق ذلك، ملتزم تماما بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ وفي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١.

والاتحاد، من خلال تعزيزه للعلاقات الاقتصادية والتضامن الفعلي بين دوله الأعضاء، هو أداة لتعزيز التعاون الدولي في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا.

وبالنظر إلى التكامل المؤكد بين أهداف الاتحاد والأهداف التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة، فإن منح الاتحاد مركز المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة من شأنه أن يفسح المجال لإجراء حوار مؤسسي أعمق بما يعود بالنفع على المنظمتين معا. ومن شأنه أن يعزز اتساق الجهود والتعاون في مجالات محددة. وإضافة إلى ذلك، فإن حصول الاتحاد على هذا المركز من شأنه أن يساعده أكثر في تشجيع المبادرات الرامية إلى تحقيق التكامل بين أعضائه.

ولكل هذه الأسباب، قرر مؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، في دورته الاستثنائية المعقودة في لومي في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١، طلب حصول الاتحاد على هذا المركز.

## المرفق الثاني

## مشروع قرار

### منح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا مركز المراقب في الجمعية العامة

**إن الجمعية العامة،**

**رغبة منها** في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا،

١ - **تقرر** دعوة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا إلى المشاركة في دوراتها وأعمالها بصفة مراقب؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.